السؤال كوسيلة للرقابة البرلمانية في الدساتير العربية وكيفية تفعيل هذه الوسيلة الرقابية.

ما من دولة في عالمنا المعاصر إلا وأصبحت تتبنى النهج الديمقراطي في إدارة شؤونها في كافة مجالات ونشاطات الحياة، وإن كانت الممارسة الديمقراطية تختلف من حيث الشكل والأسلوب والممارسة الفعلية من دولة إلى أخرى، إلا انه وفي جميع الأحوال والظروف لا يستطيع أي نظام في عصرنا ان يجهر بأنه ضد الممارسة الديمقراطية.

وتعد البرلمانات أحد أهم صور الممارسة الديمقراطية في الوقت الحاضر، لهذا تحرص الأنظمة الحاكمة على ان يكون في دولها مجالس تشريعية تتولى عملية إدارة شؤون الحكم وتكون مواجهة للنظام السياسي في الدولة، وتعد وظيفة التشريع والرقابة على أعمال الحكومات من أهم وظائف المجالس التشريعية. هاتان الوظيفتان تعتبران قاسماً مشتركاً لدى الكثير من البرلمانات في العالم، وتمارس هاتان الوظيفتان بمدى يختلف من دولة لأخرى، فتارة تمارس هذه الوظائف حصراً من قبل المجالس التشريعية، وتارة أخرى يشاركها في ذلك جهات أخرى كرئيس الدولة أو مؤسسات مستقلة.

والرقابة البرلمانية هي أحد أشكال الرقابة السياسية التي تستخدمها السلطة التشريعية في مراقبة السلطة التنفيذية، ويمكن تعريفها بأنها (سلطة تقصي الحقائق من جانب السلطة التشريعية لأعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة وتحديد المسؤولية عن ذلك ومساءلة القائمين عليها) وهذا المدلول قائم في النظم السياسية الديمقراطية وان كانت تختلف من نظام إلى آخر، وتعد الوظيفة الرقابية حسب النظام البرلماني حق مكتسب تمارسه السلطة التشريعية على اعمال السلطة التنفيذية مقابل حق حل البرلمان الذي تتمتع به الأخيرة.

وتعد الرقابة البرلمانية على النشاط الحكومي في كافة صوره وأنشطته من أقوى أنواع الرقابة حيث تؤدي إلى الكشف عن كثير من التجاوزات والمخالفات التي تقع من الإدارات الحكومية المختلفة مما يستدعي تسليط الضوء عليها بهدف دفع الوزراء المختصين للتحرك نحو معالجة القصور لأداء الإدارات التابعة لهم، ومن خلال التقسيم الثلاثي لأعمال الدولة من قبل الفقهاء إلى أعمال صادرة عن السلطة التشريعية وأعمال صادرة عن السلطة التنفيذية وأعمال صادرة عن السلطة القضائية، فإن الرقابة البرلمانية وبناء على ذلك هي عمل من أعمال السلطة التشريعية، وعلى ذلك فإن البرلمان يمارس هذه الوظيفة إلى جانب الوظيفة التشريعية غير ان تراجع الوظيفة التشريعية قد ادى إلى تزايد الاهتمام بالوظيفة الرقابية لتصبح الأهم في عمل البرلمانات في الوقت الحاضر.

وإذا كانت الوظيفة التشريعية وآلياتها معروفة ومحددة فإن الوظيفة الرقابية على أعمال الحكومة من حيث الوسائل والفاعلية والممارسة تختلف من نظام سياسي إلى آخر، وستقتصر دراستنا في هذا المجال على السؤال كوسيلة للبرلمان لمراقبة أعمال الحكومة والحالات التي تمارس فيها والشروط التي يمكن لممثلي الشعب استخدام هذا الحق في الأردن وبعض الدساتير العربية والأنظمة الداخلية للمجالس النيابية، وقد اعتمدت هذه الدراسة بالأساس على ما توفر لدينا من دساتير وأنظمة داخلية للمجالس النيابية، وبعد دراسة وتمحيص المواد المتعلقة بموضوع دراستنا سنقوم بإجراء المقارنة بينها، والخروج بالاستخلاصات التي من شأنها ان تؤدي إلى توصيات تفعِّل الدور الرقابي للمجالس التشريعية في الدولة العربية.

وبالخلاصة نستطيع القول بأن الرقابة البرلمانية تعني مراقبة أعمال الحكومة وتصرفاتها وسياستها العامة (الداخلية والخارجية) وبهذه الطريقة يستطيع البرلمان مراقبة الجهاز الحكومي وكيفية أدائه لأعماله وبالتالي مدى مشروعيته. وتهدف الرقابة إلى إسداء النصح للحكومة لكي تتجنب مواطن الزلل وتبليغها رغبات المواطنين حتى تعمل على تحقيقها، فالرقابة البرلمانية هي المهمة التي يقوم من

خلالها عضو البرلمان أو مجموعة من الأعضاء أو المجلس التشريعي عامة بمتابعة آليات العمل في المؤسسات التي تتبع عادة انما للسلطة التنفيذية أو القطاعين العام والخاص، وذلك للتأكد من التزام الجهات المعنية بقرارات السلطة التشريعية والدستور والقوانين وتوجهاتها، ومن أهم الوسائل والأدوات التي يستخدمها عضو المجلس التشريعي في الرقابة على أعمال الحكومة.

4 – طلب المناقشة العامة:

يجوز لعدد معين من أعضاء المجلس التشريعي أن يتقدموا إلى المجلس بطلب مناقشة أي أمر من الأمور والقضايا العامة، وتهدف المناقشة العامة إلى تبادل الرأي والمشورة بين المجلس التشريعي والحكومة، وقد تنتهي المناقشة العامة إلى طرح الثقة بالحكومة أيضاً.

5- طرح الثقة بالحكومة أو سحبها:

تملك المجالس التشريعية في الدول التي تتبنى ديمقراطية حقيقية حق طرح الثقة بالوزارة أو أحد أعضائها فإذا قرر المجلس عدم إعطاء الثقة بالوزارة بنصاب محدد من مجموع أعضائه فإنه يتوجب عليها أن تستقيل. وإذا قرر المجلس حجب الثقة عن أحد الوزراء فإنه ينبغي عليه اعتزال منصبه، وقد يكون هذا الأسلوب الرقابي آخر الحلول لوضع حد لوجود الحكومة إذا لم تستجب للوسائل الرقابية الأخرى.